الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الخير الوطنية» تخفض ملكيتها في «استثمارات»

خفضت شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات ومجموعتها من ملكيتها في شركة الاستثمارات الوطنية بنسبة نصف نقطة مئوية لتصل الى 64,55٪ بحسب بيانات تغير نسب كبار الملاك بالبورصة الكويتية وتنفرد شركة الخير الوطنية بصفة كبار الملاك والذين تزيد ملكيتهم على 5٪ في شركة الاستثمارات الوطنية. وشملت البيانات الخاصة بتغير نسب كبار الملاك ليوم 12 سبتمبر ايضا تحول طبيعة ملكية شركة بيت الاستثمار الخليجي في إنوفست والبالغة 13,6٪ من ملكية غير مباشرة الى ملكية مباشرة وغير مباشرة.

منذ الكشف عن احتمالية ترقي بورصة الكويت حتى أمس

14 سهماً متوقع انضمامها لـ «فوتسي» ارتفعت أسعارها حتى 15٪

شريف حمدي

تشهد بورصة الكويت حالة من الزخم منذ الكشف عن احتمالية ترقيها إلى مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة قبل نهاية الشهر الجاري.

وكان تقرير المجموعة المالية هيرميس الصادر في 7 أغسطس الماضي، توقع ترقية السوق الكويتي لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة خلال شهر سبتمبر الجاري.

ومنذ ذلك الحين، والسيولة المتدفقة للبورصة في زيادة ملحوظة ليصل المعدل اليومي للتداول إلى 25 مليون دينار خلال الشهر الجاري، وذلك جراء الإقبال على الأسهم المتوقع انضمامها للمؤشر في حال الترقي، وهي في الغالب اسهم قيادية ذات الأسعار المرتفعة، وعددها 14 سهما (كما في الجدول المرفق).

وعلى إثر ذلك، رصدت «الأنباء» أداء هذه الأسهم منذ 7 أغسطس حتى إغلاق أمس، ولوحظت ارتفاعات متفاوتة ما بين 1٪ إلى 15,5٪، وكانت كالتالي:

● تصدر سهم زين الأسهم الأكثر ارتفاعا خلال تلك الفترة، وذلك بنسبة 15,5٪ في 25 جلسة، حيث ارتفع السهم من 446 فلسا إلى 515 فلسا، وكان هناك عامل آخر سببا في الإقبال على السهم خلال تلك الفترة، وهو بيع زين نحو 10٪ من أسهمها (أسهم خزينة) لشركة عمانتل بقيمة 255 مليون دينار.

● حل سهم اجيليتي ثانيا من حيث الزيادة السعرية، وذلك بنسبة 12,5٪، بارتفاعه من 836 فلسا إلى 941 فلسا.

● سهم بيتك جاء ثالثا، حيث حقق 11٪ مكاسب سوقية بارتفاع السهم من 545 فلسا إلى 604 فلوس.

● جاء سهم بوبيان في المرتبة الرابعة من حيث المكاسب السعرية خلال تلك الفترة، محققا 11٪ مكاسب بارتفاع السهم من 415 فلسا إلى 459 فلسا.

● سهم الامتياز حقق ارتفاعا بنسبة 11٪ ايضا، حيث ارتفع السهم من 166 فلسا إلى 184 فلسا، علما بأن سهم الامتياز من أكثر الأسهم التي تشهد ارتفاعات بالبورصة خلال العام الحالي، حيث ارتفع منذ بداية العام من 102 فلس إلى 184 فلسا بزيادة 80٪.

● ارتفع سهم الوطني بنسبة 10٪، وذلك بارتفاع قيمة السهم السوقية من 706 فلوس إلى 778 فلسا.

البورصة طريقها أخضر منذ الكشف عن احتمالية الترقي للأسواق الناشئة

«زين» أكثر الأسهم ارتفاعاً بـ 15,5٪ في 25 جلسة

7,5٪ ارتفاع لـ «كويت 15» و6,2٪ لـ «الوزني» منذ الإعلان عن الترقي

1,7 مليار دينار ارتفاع للقيمة الرأسمالية خلال 5 أسابيع

● سهم الصناعات الوطنية ارتفع بنسبة 7٪، حيث زادت قيمة السهم من 138 فلسا إلى 148 فلسا.

● حقق سهم المباني ارتفاعا بنسبة 4,5٪، بزيادة قيمة السهم من 779 فلسا إلى 813 فلسا.

● سهم برقان حقق ارتفاعا بنسبة 3,5٪ من خلال زيادة شهدها من 360 فلسا إلى 372 فلسا.

● شهد سهم الدولي ارتفاعا بنسبة 2,5٪ بزيادة قيمته السعرية خلال تلك الفترة من 246 فلسا إلى 252 فلسا.

● سهم فيفا كان من الأسهم المستهدفة أيضا التي شهدت ارتفاعات سعرية بنسبة 1,1٪ بزيادة قيمته من 800 فلس إلى 809 فلوس.

● من بين الأسهم المرشحة للانضمام لمؤشر فوتسي حال ترقية بورصة الكويت سهم هيومن سوفت، إلا أن السهم تراجعت قيمته السعرية خلال الفترة من 7 أغسطس حتى أمس بنسبة 5,5٪ جراء انخفاض سعر السهم إلى 4050 فلسا من 4289 فلسا.

● تلاه في التراجع سهم المشاريع وهو ايضا من الأسهم المرشحة، حيث انخفض بنسبة 3,2٪ وذلك بتراجع السهم إلى 358 فلسا من 370 فلسا.

● وتراجع كذلك سهم بنك وربة بنسبة 1,1٪ بانخفاض قيمته من 266 فلسا إلى 263 فلسا.

وعلى مدار 5 أسابيع هي الفترة منذ الكشف عن احتمالية الترقي وتداولات أمس، حققت القيمة الرأسمالية للبورصة ارتفاعا بنحو 1,7 مليار دينار بتجاوزها 30 مليار دينار، حيث كانت قبل 7 أغسطس 28,3 مليار دينار.

وفي ظل استهداف الأسهم الكبيرة ذات القيم السعرية المرتفعة، حقق مؤشر كويت 15 أعلى مستوى له منذ منتصف 2015، حيث تجاوز المؤشر مستوى 1000 نقطة ببلوغه 1016 نقطة أمس، وبذلك ارتفعت مكاسب المؤشر الأهم ببورصة الكويت خلال الفترة من 7 أغسطس حتى أمس بنسبة 7,5٪، كما ارتفع المؤشر الوزني للبورصة الكويتية بنسبة 6,2٪ خلال ذات الفترة، فيما تخطى المؤشر العام للبورصة مستوى 6900 نقطة ليصل إلى 6925 نقطة، وكان ارتفاع المؤشر السعري هو الأقل ارتفاعا خلال الفترة ما بين الكشف عن الترقية وحتى الآن، وذلك مقارنة بالمؤشرات الوزنية، حيث ارتفع بنسبة 1,5٪.

وأوصت هيرميس المستثمرين من المؤسسات والافراد بزيادة الاوزان النسبية لأسهم السوق الكويتي، وكان ذلك التوقع على خلفية وضع فوتسي كلا من السوقين الكويتي والسعودي بقائمة المراقبة المعلنة.

وتصل حصة الكويت في حالة الترقية من مؤشر فوتسي الى 0,5٪ وهو ما يشير الى توقعات بتدفق 740 مليون دولار من الاستثمارات الاجنبية الى البورصة بعد الاعلان عن الترقية.

السهم	السعر قبل الإعلان عن الترقي	السعر الحالي	الزيادة بالفلس	٪
الوطني	706	778	72	٪10
بيتك	545	604	59	٪11
زين	446	515	69	٪15,5
اجيليتي	836	941	105	٪12,5
بوبيان	415	459	44	٪11
برقان	360	372	12	٪3,5
المباني	779	813	34	٪4,5
هيومن سوفت	4289	4050	(239)	(٪5,5)
المشاريع	370	358	(12)	(٪3,2)
VIVA	800	809	9	٪1,1
وربة	266	263	(3)	(٪1,1)
الدولي	246	252	6	٪2,5
الامتياز	166	184	18	٪11
الصناعات	138	148	10	٪7

تغيرات الأسهم المرشحة للترقي منذ الإعلان وحتى قبل تداولات اليوم

حسب تقرير «بي إم أي» التابعة لوكالة فيتش

المخاطر التشغيلية بالكويت الأعلى خليجياً

حلت الكويت كأعلى دولة خليجية من حيث المخاطر التشغيلية المتوقعة، بحسب تقرير صادر عن بي إم أي التابعة لوكالة فيتش الأميركية لتوقعاتها لشهر أكتوبر المقبل، حيث وصلت نسبة المخاطر التشغيلية للأعمال بالكويت لـ 55,4 نقطة حاصلة على أقل النقاط بين الدول الخليجية الستة والتي تراوحت بين 60 و70 نقطة.

وذكر التقرير أن المخاطر التشغيلية بالإمارات الأقل على مستوى دول الخليج، حيث حصلت على 70,4 نقطة تلتها قطر بمخاطر تشغيلية بلغت 63 نقطة ثم البحرين بـ 61,1 نقطة وأخيرا كل من السعودية وعمان حيث حصلا على 60 ـ 61 نقطة.

ومعامل المخاطر التشغيلية قصيرة وطويلة الأجل للدول الصادر عن بي إم أي تتكون من 100 نقطة والحصول على عدد نقاط أكبر يعني مخاطر أقل.

وتعبر المخاطر التشغيلية عن حجم المعوقات والمشاكل التي يمكن ان تواجه نشاطا اقتصاديا او أعمالا قائمة منذ بدء التأسيس وأثناء التشغيل على كل المستويات من حيث البنية التحتية والمهام الإدارية والتسويق والمنافسة والمنازعات وغيرها.

أما على مستوى المخاطر الاقتصادية في الأجل القصير، فقد حلت الكويت في المركز الرابع خليجيا من حيث الدول الأكثر مخاطرة بعدد نقاط وصل الى 60,8 نقطة لتكون ثالث اكثر الدول أمانا على المستوى الاقتصادي بعيدا عن التغيرات السياسية في دول الخليج بعد كل من الامارات التي حصلت على 62,9 نقطة وقطر التي حصلت على 61,3 نقطة.

وبحسب التقرير، فقد جاءت البحرين كأكثر الدول التي تحمل مخاطر بالأجل القصير بعدد نقاط 44,4 من اصل 100 نقطة، تليها عمان بعدد 47,1 نقطة والسعودية بـ 56 نقطة.

وفي الأجل الطويل، تراجعت الكويت من حيث معدل الأمان اقتصاديا على مستوى دول الخليج الى المركز الرابع بدلا من الثالث في الأجل القصير لتحصل على 60,3 نقطة، فيما كانت عمان الدولة التي يحمل اقتصادها أكبر المخاطر بين دول الخليج الست في الأجل الطويل، حيث حصلت على 50,9 نقطة تلتها البحرين بعدد نقاط 52,1 ثم قطر التي حلت ثالث اخطر الاقتصاديات الخليجية في الأجل الطويل بعدد نقاط 58,3 نقطة.

وجاءت كل من الإمارات والسعودية في صدارة الدول الخليجية الأكثر أمانا اقتصاديا في الأجل الطويل بعدد نقاط 65,8 نقطة للإمارات و65 نقطة للسعودية.

وحافظت بي إم أي على توقعاتها لمتوسط أسعار النفط المستقبلية عند 54 دولارا للبرميل في 2017 على ان يرتفع دولارا واحدا فقط الى 55 دولارا في العام المقبل 2018 مع تأكيدها ان التوقعات خلال الأشهر المقبلة وحتى مارس المقبل هي توقعات بهبوط الأسعار، وذلك وفقا للمتغيرات المرتبطة بمخزون النفط الأميركي وإنتاج النفط الصخري واحتمالات تمديد اتفاق خفض الإنتاج لمنظمة أوبيك.

ترسية مناقصة بـ 41,5 مليون دينار لصالح «سفن»

حصلت شركة سفن على أقل الأسعار بعد فض عطاءات المناقصة الخاصة بتنفيذ أعمال تزويد وتنفيذ والتشغيل المبدئي والصيانة لأعمال تطوير البنية التحتية لأنظمة استقبال الوقود لمحطة الدوحة الغربية بقيمة 41,5 مليون دينار ولمدة 30 شهرا لصالح وزارة الكهرباء والماء بحسب إفصاح الشركة للبورصة أمس.

وأشارت الشركة في بيانها أن تقييم الأثر المالي على القوائم المالية للشركة سيتم الإعلان عنه بعد استلام خطاب الترسية للمناقصة من الجهاز المركزي للمناقصات العامة.

ومنذ بداية العام ارتفع سهم سفن من مستويات 170 فلسا ليغلق عند 214 فلسا بحسب آخر تداولات للسهم محققا ارتفاعا بلغت نسبته 26٪.

«ديلويت» حذرت من ضرورة فصل النفقات بين العائلة والشركة ككيان منفصل

الشفافية أكبر تحديات الشركات العائلية لتطبيق ضريبة «القيمة المضافة»

نشرت شركة ديوليت العالمية تقريرا تناول كيفية تأثر بعض القطاعات والشركات ذات الطبيعة العائلية بتطبيق ضريبة القيمة المضافة والمنتظر ان يتم تفعيلها مع مطلع العام 2018 في دول الخليج، حيث اكد التقرير ان الشفافية في الفصل بين النفقات العائلية والنفقات الخاصة بالشركة كمؤسسة منفصلة سوف يكون ابرز التحديات امام تلك الشركات، اضافة الى ان خدماتها وسلعها سوف يتم تطبيق القيمة المضافة عليها بالاضافة الى الموردين والمستشارين التابعين لنفس الملاك والذين سيطبق عليهم ايضا القيمة المضافة.

واشار التقرير الى ان مجلس التعاون الخليجي لم يشر إلى كيفية تعامل الشركات العائلية مع ضريبة القيمة المضافة، إذ إن الصورة لم تتضح بعد حول ماهية اعتبار الشركات العائلية شركات تجارية يسمح بتسجيلها للخضوع لضريبة القيمة المضافة، أو أنها كانت ستخضع لاختبار الشركات كشرط مسبق.

مع ذلك، ستتأثر كل شركة عائلية تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي بضريبة القيمة المضافة لأن كل سلعة ستباع وتشترى في دول مجلس التعاون الخليجي قد تخضع لضريبة القيمة المضافة، فضلا عن أن الشركات العائلية ستتعامل حتما مع الشركات المسجلة في ضريبة القيمة المضافة كالموردين أو مستشاري العائلة، وستحتاج لتعامل واضح وصحيح مع ضريبة القيمة المضافة.

وتوضح فيونا مكلفيرتي، أخصائية ضريبة الشركات العائلية في ديلويت الشرق الأوسط، قائلة: «من المهم مراجعة العمليات والإجراءات المتبعة في الشركات العائلية، على أن يتم الفصل بين نفقات العائلة وشركاتها، وذلك لتفادي الصعوبات المحتملة المتعلقة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة وتقليل مخاطر الإفراط في الاسترداد أو عدم الإبلاغ عن ضريبة القيمة المضافة».

المصدّرون والمستوردون

ستتعامل ضريبة القيمة المضافة مع الرسوم الجمركية وسلطات الجمارك على الحدود الوطنية فيما يتعلق بأنشطة الاستيراد والتصدير، حيث ينبغي استحقاق ضريبة القيمة المضافة على الواردات بناء على قيمة الرسوم الجمركية الإجمالية للسلع الخاضعة للضريبة الواردة إلى دول مجلس التعاون من دول أخرى، ويرجح أن تفعل متطلبات إعداد التقارير والفواتير لضريبة القيمة المضافة لحركة السلع داخل دول مجلس التعاون بين الدول الأعضاء، وبإمكان المستوردين والمصدرين أن يواصلوا اعتمادهم على العمليات والضوابط الحالية.

وأوضحت أدريان ديروز، المسؤولة عن الجمارك في ديلويت الشرق الأوسط، قائلا: «من المحتمل أن تظهر بعض التعقيدات إن لم تلب التدابير العملية متطلبات ضريبة القيمة المضافة، أو إذا أدت إلى زيادة تكاليف الامتثال أو تكاليف التدفقات النقدية، ورغم بقاء حالة الغموض حول مواقع دفع ضريبة القيمة المضافة واسترجاعها، إلا أن على المستوردين والمصدرين في المستقبل أن يضمنوا احتفاظهم بوثائق واضحة تثبت امتثال تدفقات المعاملات في المنطقة لضريبة القيمة المضافة من ناحية تشغيلية وتعاقدية وعملية».

في غضون ذلك، تستمر حالة من عدم اليقين حول كيفية إعفاء الشركات العاملة في المناطق الحرة من ضريبة القيمة المضافة، ولكن على كيانات المناطق الحرة الأخذ بعين الاعتبار إمكانية ارتفاع التكاليف الداخلية ضمن المنطقة إن لم يحق لها التسجيل في ضريبة القيمة المضافة في موقع تكبد تلك الضريبة.

التكنولوجيا والإعلام والاتصالات

إن معرفة البلد الذي تستحق فيه ضريبة القيمة المضافة من أبرز المسائل التي تواجه تطبيق هذه الضريبة في قطاعات التكنولوجيا والإعلام والاتصالات. ومن الضروري أن تتمكن الاجراءات وأنظمة المعلوماتية المتبعة في شركات هذا القطاع من توثيق وحفظ الأدلة حول مكان استهلاك خدماتها وتقديمها عند الحاجة.

ومن الصعوبات الأخرى، تحديد تعريفات خدمات التكنولوجيا والإعلام والاتصالات في لوائح كل من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ما قد يؤدي إلى اختلاف في التعريفات أي اختلاف في معالجة ضريبة القيمة المضافة للسلع المتشابهة بين الدول.

وأفاد دوكييه دي هان، خبير ضريبة القيمة المضافة في قطاع التكنولوجيا والإعلام والاتصالات بأنه «على الشركات أن تراجع معاملاتها، ومهامها، والأطراف المشاركة في تقديم الخدمات، لتحديد كيفية توافقها مع قانون ضريبة القيمة المضافة المتوقع لكل من دول مجلس التعاون الخليجي».